الأهرام

المصدر: الاهرام الاقتصادى

التاريخ: ١٠ اكتوبر ١٩٩٥

سياسة

دكتور عبد الملك عودة

السياسة المصرية ومياه النيل

● يعرض هذا المقال قراءة ترابط بين عدد من التصريحات الرسمية المنشورة بالصحافة المصرية اليومية عن موضوع مياه النيل، وذلك حتى نفهم اسلوب عمل المؤسسات المهتمة بالموضوع، ومدى التنسيق والتعاون بين هذه المؤسسات فى اطار تنفيذ السياسة المصرية المقررة بشأن هذا الموضوع الحيوى.

● تحدث نائب مساعد وزير الخارجية لشئون المنظمات الافريقية - الاهرام ٩٥/٩/٢٦ - عن التطور الايجابى فى علاقات مصر واثيوبيا، واشار الى اطار التعاون بين البلدين الذى وقعه الرئيسان مبارك وزيناوى فى يوليو ١٩٩٣، وما ترتب عليه من حوار مباشر وصريح حول موضوعات عديدة للتعاون بين البلدين من بينها مياه النيل، وان اطار التعاون الموقع استحدث اليات جديدة لاجراء مباحثات مشتركة فى كافة مجالات التعاون، وان لجنة مصرية اثيوبية قد اجتمعت مرتين لوضع اطار التعاون فى مجال مياه النيل، وان لجنة اخرى مشتركة سوف تنعقد قريبا لبحث موضوعات - التعاون الاخرى، وانه باستكمال اثيوبيا ترتيب اوضاعها الداخلية اصبح المجال مفتوحا لتحديد مواعيد اجتماع هذه اللجان.

● تحدث وزير الاشغال العامة والموارد المائية - الجمهورية ٩٥/٩/١ - عن انخفاض فيضان النيل الى اقل متوسط لعام ٩٥ - ١٩٩٦، وبذلك سوف ينخفض نصيب مصر من المياه الى ٤٩ مليار متر مكعب، وسوف يجرى استكمال الحصة المصرية بسحب ٦,٥ مليار متر مكعب من المخزون الاستراتيجى فى بحيرة ناصر، واشار الى ان مصر قد استهلكت بالكامل حصتها المائية فى عام ٩٤ (٥٥,٥ مليار متر مكعب) مضافا اليها ٧,٨ مليار متر مكعب من مياه الصرف والمياه الجوفية. وفى ندوة عن السياسة المستقبلية لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية - الجمهورية ٩٥/٩/٤ - تحدث الوزير عن استراتيجية مصرية تهدف للوصول الى سياسة عامة يتم على ضوئها تحقيق احتياجاتنا المستقبلية من المياه حتى عام ٢٠٠٢، واشار ان الفترة الحالية حتى عام ٢٠٠٠ تعتبر مرحلة انتقالية يتم خلالها وضع الخطوط العريضة لهذه السياسة، وسوف تحتاج مصر الى ما يقرب من ٢٠ مليار متر مكعب من المياه تضاف الى حصتها الحالية السنوية.

● نشرت صحيفة الوفد بتاريخ ٩٥/٩/١٩ تصريحا لمسئول بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية يؤكد فيه احتياج مصر الى ٤ مليار متر مكعب من المياه اعتبارا من عام ٢٠٠٠، بالاضافة الى ٥,٥ مليار متر مكعب من المياه تحتاجها فى الوقت الحالى، ووصف العجز الحالى فى المياه بأنه ازمة خانقة، وحذر من استمرار قيام مشروعات تخزين المياه فى دول حوض النيل جنوب مصر.

● وفى تقديرى ان حديث نائب مساعد وزير الخارجية يسجل تقدما ايجابيا فى نشاط الدبلوماسية المصرية، الامر الذى يستحق التقدير.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ولكن التصريح يفتح المجال امام استفسار عن متى تنتهى خطوات التفاوض والاتفاق بين مصر واثيوبيا ؟ إن انعقاد اللجنة مرتين منذ عام ١٩٩٣ يعطى الانطباع بان الخطوات بطيئة فى ضوء ان الاتفاق سوف يشمل انشاء مشروعات للتخزين المائى طويل المدى وتوزيع الحصص وزيادة الانتفاع والتدفق، خاصة مثل هذه المشروعات الكبرى تحتاج الى انواع من دراسات الجدوى للتصميم ثم التمويل ثم الانشاء مع اتفاق عام يجمع بين دول حوض النهر بدون استثناء.

و الاجابة عن هذا الاستفسار تأخذ فى اعتبارها تصريحات واحاديث وزير الاشغال العامة والموارد المائية بشأن الاحتياجات المائية المطلوب توفيرها حتى عام ٢٠٠٢ اى خلال سبع سنوات وهذه المدة الزمنية تعتبر الامد القصير او المرئى فى التنبؤ واستشراق المستقبل والاحتمال قائم ومتوقع بزيادة العجز المائى السنوى فى ضوء عوامل الطبيعة وزيادة استهلاك المياه فى داخل مصر لسد احتياجات التنمية الزراعية والصناعية والاستخدامات المنزلية وهو امر يشير الى الازمة القادمة علما بأن وسائل الاعلام العالمية نقلت تصريحات لوزير الرى السودانى يؤكد فيها ان السودان اضطر الى وقف تنفيذ مشاريع ضخمة للرى نظرا لعدم توفر تمويل كاف لانشائها، واشار الى ان فى بلاده اتجاها لاعادة التفاوض مع دول حوض النيل بشأن الحصة السودانية من مياه النيل وانه يرى ان حصة السودان غير عادلة. (صحيفة الحياة.)

● واخيرا نشير الى حديث وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصرى فى ندوة الاهرام المنشورة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢١ لقد عرض رؤيته للمحددات للتعاون المستقبلى بشأن مياه النيل مع باقى دول حوض النيل، ومن بينها ان يكون نهر النيل بعيدا عن السياسة لان تسييس قضية المياه فى غاية الخطورة وإنه يجب عدم الخلط بين الأمور الخاصة بمياه النيل والمجالات الاخرى للتعاون التجارى والاقتصادى والفنى.. الخ بين مصر والدول الاخرى فى حوض النهر.

● وفى تقديرى ان الوزير يقصد التحذير من استغلال موضوع المياه للمزايدة ولتأزيم العلاقات بين مجموع هذه الدول، وليس الفصل بين المسئوليات السياسية والدبلوماسية وبين الاهتمام والراى بشأن مياه النيل، اذ ان الوزير يتحدث بصفته السياسية ومسئولياته الوزارية فى مجلس الوزراء المصرى وليس بصفته المهنية الهندسية، ومن ناحية ثانية فإن تقدير الترابط او عدم الترابط بين انواع ومجالات التعاون المتنوعه مع هذه الدول فرادى او جماعات، انما هو تقدير سياسى على ارفع المستويات وتتعاون فى اقتراحه وعرضه اجهزة ومؤسسات مصرية متعددة فى مجال صناعة واتخاذ القرار، ومثل هذا الوضع هو السارى فى الدول الاخرى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية